● السيد جمال الناظر وزير السياحة والطيران المدنى

وزير السياحة: ٤ بلايين دولار دخلنا من السياحة عام ٩٠

صفاء عبد العزيز

حديث الشهر

مصر فى طريقها إلى ان تكون فى مقدمة الدول السياحية . . إن المشروعات لخدمة السياحة والسياح من أهم أهداف خطة الدولة . . فلا يوجد فى العالم كله إلا هرم واحد ، وأقصر واحد ، والمزارات الدينية لا تعد بالنسبة لكل المؤمنين ، من مسلمين ومسيحيين ويهود .

وعن استغلالنا لميزات مصر الهائلة كان الحديث مع جمال الناظر وزير السياحة الذى أعلن أنه فى عام ١٩٩٠ سيكون دخل مصر من السياحة ٤ بلايين دولار .

□ فى لقائى بوزير السياحة . كان السؤال الأول الذى فرض نفسه : كيف نصل بدخلنا من السياحة إلى ما وصل إليه الدخل القومى من قناة السويس ؟ . بل إذا كنا أكثر طموحا . كيف يمكن أن يصبح الدخل السياحى بمثابة المصدر الرئيسى للدخل القومى ؟ ما هى الوسيلة ؟

أجاب الوزير قائلا : ان زيادة الدخل السياحى لا تتحقق إلا بطريقين . وكل منهما متمم للآخر .

الأول : زيادة الطاقة الايوائية . والثانى وهو بكل الأول . . العمل بقدر المستطاع على زيادة فترة بقاء السائح فى مصر وذلك بجعله يبقى أكثر .

فالنسبة للطاقة الايوائية لدينا حاليا ١٤ الف حجرة وستصل سنة ١٩٨٣ إلى ٢٠ ألف حجرة . وبذلك يمكن أن يصل عدد السياح الذين سيزورون مصر إلى مليون سائح فى حين أن العدد ١,٣ مليون سنة ١٩٨٠ .

أما عن النقطة الثانية وهى لا تقل أهمية عن الأولى . . فمتوسط إقامة السائح فى مصر حوالى ٧ أيام . . وعلينا أن نعمل على زيادة هذا المتوسط عن طريق تشجيع نوعيات جديدة من السياحة . . فالسائح الذى يحضر لزيارة المعالم الأثرية يعتبر أن الأيام السبعة كافية . ولكن إذا شجعنا السياحة الترفيهية والسياحة الصحراوية مثل زيارة الواحات المختلفة أو السياحة العلاجية مما تشتمل عليه من البقاء فى دور العلاج الطبيعى والاستجمام فإنه من الممكن أن تزيد فترة الإقامة لأكثر من أسبوع بكثير . .

□ وشعرت بمدى إحساس الوزير بالمسئولية تجاه أهمية الدخل القومى من السياحة فكان هذا السؤال : كيف سيصبح حالنا فى المستقبل وما هو دخلنا الحالى من السياحة . .

فقال الوزير : إن دخلنا من السياحة فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٠ الحالى يبلغ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، ومن المنتظر أن يصل فى النصف الثانى من نفس العام إلى ٢٢٠ مليون جنيه . . أى سيصل العائد السياحى هذا العام إلى ٤٢٠ مليون جنيه وهذا الرقم يمثل فقط المبالغ المحولة عن طريق المصارف والبنوك ولا تدخل ضمنه المصروفات غير المباشرة للسائح . وذلك نتيجة لاحتكاكه بالأعمال التى تحتاج إليها السياحة وهى تشمل المشتريات والعاديات والمستلزمات الفندقية والمواصلات من تاكسى وخلافه . . وهذه المصروفات التى ينفقها السائح تصل فى المتوسط إلى الرقم الحالى للدخل القومى أى حوالى ٤٢٠ مليون جنيه .

□ قلت : كيف العمل على خلق مناطق سياحية جديدة . . مثل القرى السياحية وعدم الاعتماد على السياحة التقليدية التى مازلنا نعتمد عليها . .

أجاب وزير السياحة إننا لا يمكن أن نعتمد كلية على المناطق السياحية التقليدية إذا أردنا أن نقفز بمصر لنجعلها فى مصاف الدول السياحية المرموقة . . وذلك لأن طاقة السياحة الأثرية محدودة . . وهذا ما جعلنا نتجه إلى البحث عن مجالات بديلة سياحية يمكن أن نعتبرها أهم من المجالات التقليدية ، فمثلا الساحل الشمالى ومنطقة البحر الأحمر وشواطئ سيناء وحول بحيرة السد . . كل هذه الأماكن تصلح وتتناسب مع متطلبات السياحة العالمية . . كما أن هذه المناطق يمكنها أن تستوعب من ناحية العدد أمثال العدد الحالى

من السياح الأجانب . . ونحن بدأنا فعلا فى إيجاد مجالات سياحية جديدة غير تقليدية . .

والنجاح الهائل الذى حققته القرية السياحية فى الغردقة خير دليل على ذلك . . وتقوم الحكومة حاليا بتشجيع هذا النوع من السياحة . . وقد تم الاتفاق بصفة مبدئية مع مجموعة بريطانية لإقامة ثلاث قرى جنوب القرية الحالية بالغردقة . . ولقد بدأنا فعلا فى العمل على إقامة ٣ قرى سياحية جديدة فى الأقصر وعلى بحيرة السد بأسوان وفى الساحل الشمالى . . وطبعا لم ننس شواطئ البحر المتوسط حيث ستقام عليها عدة قرى سياحية جديدة اعتبارا من عام ١٩٨٢ .

رأس المال

□ قلت : ما هى نوعية المستثمر ورأس المال الذى ستقام به هذه المشروعات الهامة ؟ وهل يمثل رأس المال الأجنبى الجانب الأعظم ؟ وما دور رأس المال العربى ؟ وما هو موضوع القطاع الخاص بالنسبة لهذه المشروعات الحيوية ؟ .

قال الوزير : إن أغلب هذه القرى ستقام برأس مال مصرى صميم من مستثمرين مصريين . وهنا تبرز أهمية القطاع الخاص لتشجيع السياحة . وعموما فإن المشروعات السياحية لا تحتاج إلى رءوس أموال أجنبية . حيث إن المصريين والعرب مقبلون على مثل هذه المشروعات . ولكننا نحتاج فى المقام الأول إلى الإدارة الأجنبية لأنها هى التى تجذب السائح الأجنبى ولأنها تجيد فن صناعة السياحة .

□ قلت : ما مدى الاهتمام بالبحر الأحمر ، وشواطئه تعد من أجمل شواطئ العالم حيث مياهه الصافية وجوه المعتدل ومرتعه الخرافى الفريد . . وللأسف لم ينل البحر الأحمر حظه الوافر من الاهتمام به توطئة لإعداده كإحدى دعامات مصر السياحية

قال الوزير : إنه يجرى حاليا إعداد خطة لتنمية ساحل البحر الأحمر كله وسيبدأ العمل بطريقة متوازية بحيث لا يتم فى منطقة واحدة . . ولكن فى عدة مناطق متفرقة وبطريقة متوازية . . ونحن نركز فى هذه الخطة على التنقيد بشروط صارمة لعدم التأثير الضار بالبيئة ولعدم تبديل الطرز الحضارى للمنطقة .

السياح العرب

□ قلت : بالنسبة للسياح العرب . ماذا أعدت الوزارة لهم ؟ وما الفرق بينهم وبين السياح الأجانب ؟

أجاب الوزير : إن السياح العرب لهم ميزات خاصة بهم . . فمعدل بقاء السائح العربى فى مصر أكبر من نظيره الأجنبى . . كما أن اهتمامات السائح العربى ليست بالدرجة الأولى مشاهدة الآثار . . فهو الصيف يفضلون الشواطئ . . كما أنهم ربما يهتمون بالزيارات الدينية . . وعن إقامتهم فكثيرا منهم يفضلون الشقق المفروشة بدلا من الفنادق . . ومن هنا كان تركيز سياسة الحكومة فى هذا المجال هو محاولة التحنى مع رغبات السائح العربى بقدر الإمكان والعمل على زيادة الشقق الفندقية التى تجمع بين الحياة الخاصة فى الشقة وفى نفس الوقت تتمتع بميزات الخدمات الفندقية .

□ قلت : كيف القضاء على شكاوى السياح ، ومعالجتها ؟

قال وزير السياحة : إن الوزارة حاليا تقوم بإحكام الرقابة السياحية وذلك حتى سيزدى إلى تحسن مستمر فى الخدمات التى تقدم للسائح . كما أنها تمنع الإنحراف فى الأجهزة التى تقوم بخدمة السائح . . ولكن هناك نوعين من الشكاوى ينبغى أن نتحدث عنهما .

الأول خاص بالخدمة السياحية ويقينى أن من أهم أعمال الوزارة العمل على القضاء على تلك الشكاوى فى أسرع وقت ممكن وذلك كما قلت بإحكام الرقابة على الخدمات السياحية

أما الثانى فإن نوعية هذه الشكاوى مختلفة حيث إنها شكاوى عامة وقطاع السياحة ليس مسئولا عنها بالدرجة الأولى مثل الخدمة فى المواصلات .

(قطارات - تاكسى . . مواصلات سلكية ولاسلكية) والخطابات والتلكس التى ترسل من وإلى ذويهم . كل هذه مشاكل تؤثر على السياحة وعلى فترة بقاء السائح فى مصر ولكنها فى نفس الوقت لا تخضع لإشراف وزارة السياحة مباشرة . .

□ قلت : ما هو دور المجلس الأعلى للسياحة والطيران المدنى ؟

قال الوزير : إن المجلس الأعلى للسياحة والطيران وظيفته التنسيق بين القطاعات المختلفة التى تتعامل مع السائح ومراجعة الخطط التى تتم على المستوى القومى فى مجال السياحة والطيران . . ونظرا لطبيعة

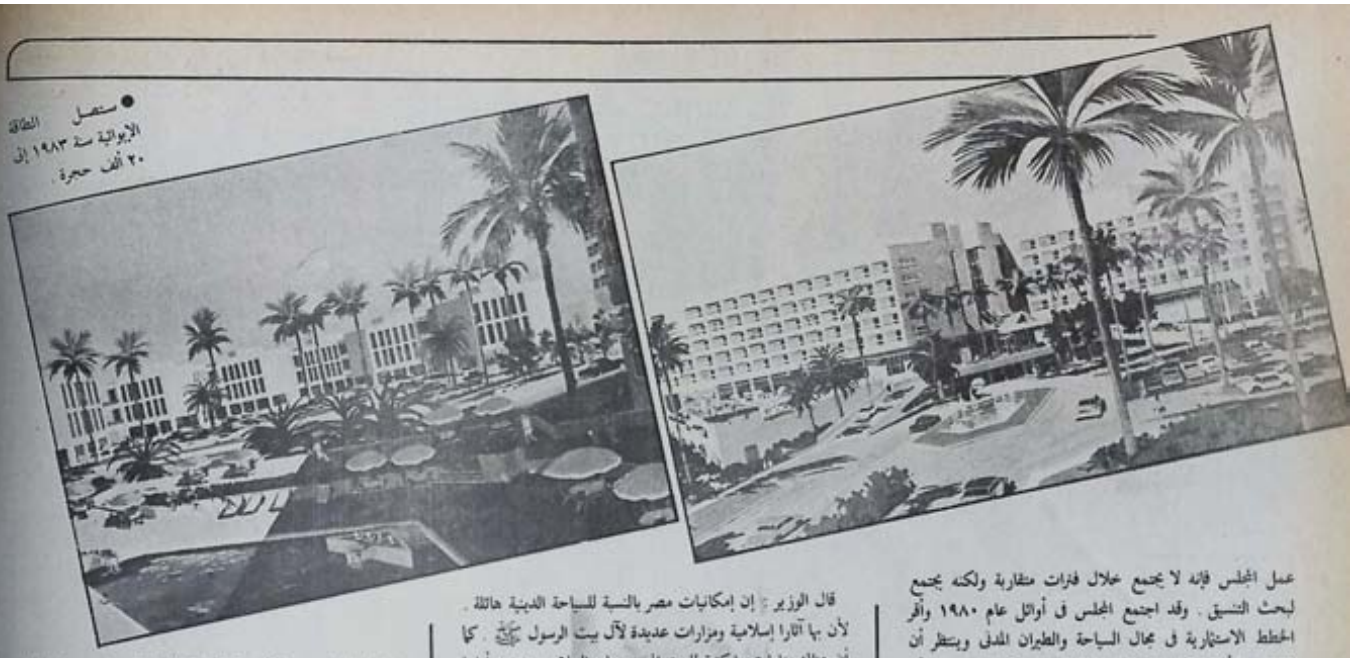

● ستصل الطاقة الإيوائية سنة ١٩٨٣ إلى ٢٠ ألف حجرة.

عمل المجلس فإنه لا يجتمع خلال فترات متقاربة ولكنه يجتمع لبحث التنسيق . وقد اجتمع المجلس فى أوائل عام ١٩٨٠ وأقر الخطط الاستثمارية فى مجال السياحة والطيران المدنى وينتظر أن يجتمع مرة أخرى قبل نهاية العام الحالى لمتابعة ما تم منها خصوصا أن السنة المالية الآن أصبحت ممتدة حتى منتصف عام ١٩٨١ .

□ قلت : كيف الاهتمام بالسياحة الداخلية . . لأن جميع بلدان العالم – إلا مصر – تعتبر السياحة الداخلية الدعامة الأولى للدخل الوطنى فيها من السياحة عند الاهتمام بها وبأسعار تكون فى متناول الجميع ؟

أجاب الوزير قائلا : إن السياحة الداخلية فى مصر مازالت تحتاج إلى عناية كبيرة ، والمشكلة أصلا أن معدلات الدخول حاليا تجعل من العسير على أغلب الطبقات الشعبية أن تتمتع بإجازة تنعم فيها بالتغيير والراحة وبتكلفة معقولة . . ومن هذا المنطلق فإن دور القطاع العام هو العمل على توفير هذه الخدمة وبتكلفة مناسبة لهذه الطبقات الشعبية الكادحة . .

وهناك خطة نعدها حاليا لإنشاء مراكز أو قرى سياحية تكون أسعارها فى متناول إمكانيات الشخص العادى . . وسنبدأ فى صيف ١٩٨١ فى تقديم هذه الخدمات بواسطة شركات القطاع العام السياحية على الساحل الشمالى .

□ قلت : ما الرأى بالنسبة لأن بعض الفنادق السياحية تعانى من ازدواجية الانتماء . فهى تتبع من حيث ملكيتها لشركة وفى نفس الوقت تتبع إدارة شركة أخرى . . وهذه الازدواجية قد يترتب عليها تعطيل بعض الأعمال العاجلة مما يعطل الخدمات السياحية وهذا طبعا فى بعض فنادق القطاع العام ؟

أجاب الوزير : أنه يقوم حاليا بمراجعة التناقض بين وظائف ومهام شركات القطاع العام السياحية . . وسيتم حل هذا التناقض بإذن الله .

السياحة الدينية

□ قلت : تعتبر مصر قبلة للسياحة الدينية الإسلامية والمسيحية . وهذا النوع من السياحة يمكن أن يزيد من دخلنا القومى . فماذا أعدت الوزارة للسياحة الدينية وهل من جديد ؟

قال الوزير : إن إمكانيات مصر بالنسبة للسياحة الدينية هائلة . لأن بها آثارا إسلامية ومزارات عديدة لآل بيت الرسول ﷺ . كما أن هناك مزارات مؤكدة للسيد المسيح عليه السلام . وتوجد أيضا مزارات هامة للديانة اليهودية . . وسوف تتكون قبل نهاية هذا العام شركة متخصصة فى أعمال السياحة الدينية تكون مهمتها إقامة الفنادق التى تلائم هذا النوع من السياحة . كما تقوم بتنظيم الرحلات وهذه الشركة ستكون مملوكة للبنوك وشركات القطاع العام .

● ● ●

□ وتناول حديثنا مع السيد الوزير مشكلة العمالة ونوعية العاملين فى المجال السياحى . وهى مشكلة مزمنة ينبغى حلها جنبا إلى جنب مع زيادة الطاقة الايوائية المتوقعة نظرا لأهميتها وإلا فإن فندقا سياحيا بدون عمالة لا يساوى شيئا . حيث العمالة هنا تبرز أهميتها . فما الذى تقدمه الوزارة لحل هذه المشكلة ؟

أجاب الوزير قائلا : لاشك أن مشكلة العمالة من أهم المشاكل . وقد تم فعلا افتتاح مدرسة فندقية فى الاسكندرية بالتعاون مع فرنسا وستفتتح قريبا مدرسة فى الأقصر بالتعاون مع ألمانيا الغربية وثالثة بالفيوم بالتعاون مع السوق الأوربية المشتركة . بالإضافة إلى كلية السياحة والفنادق والمدارس الفندقية التابعة لوزارة التربية والتعليم . ومع ذلك فإن هذه المدارس لا تفى بالحاجة . وخططنا هى إقامة مدارس جديدة فى مناطق أخرى مثل منطقة القناة وساحل البحر الأحمر والصعيد . حتى نمكن المساعدة فى حل مشكلة العمالة الفندقية . فقد وصل النقص فى هذه النوعية إلى ١٢ ألف عامل . . نأمل فى الخطة الخمسية أن نعوض هذا النقص ونضيف عمالة إضافية .

مكاتبنا السياحية

□ قلت : ما هو دور مكاتبنا السياحية فى الخارج ؟

قال الوزير : لاشك أن المكاتب السياحية هى إحدى الأدوات التى تستخدم فى النشيط السياحى . ومع تطور أهمية السياحة وتطور أهمية القطاع الخاص السياحى فلابد من إشراكه فى رسم هيئة تتولى مهمة النشيط السياحى . وهذه الهيئة غير حكومية حطة النشيط السياحى . لذلك فإن الحكومة تقوم حاليا بإنشاء تشترك فيها جميع الأجهزة المعنية بالسياحة سواء منها الخاص أو الحكومى ، وسوف تتولى ضمن أنشطتها إقامة المكاتب السياحية فى الخارج والإشراف عليها ، والوزارة تقوم حاليا بدراسة المشروع لتقديمه لمجلس الوزراء خلال الأسابيع القادمة . . وفى نفس الوقت هناك قرار بأن يعود العاملون فى هذه المكاتب قبل نهاية هذا العام . . ولكن المكاتب ستظل مفتوحة .

● ● ●

□ ما رأى السيد الوزير فى المشروعات السياحية الاستثمارية . . وما هو دور الاستثمار العربى والأجنبى وما هو حجم الاستثمارات السياحية ؟

أجاب الوزير قائلا : إن المشروعات السياحية فى مصر تعتبر ذات عائد مجز . وهناك إقبال كبير على الاستثمار السياحى خاصة من المستثمر العربى الذى يميل بطبعه إلى شراء الأراضى الاستثمارية العقارية . . وقد وصل حجم الاستثمار إلى ٣٠٠ مليون جنيه سنويا .

٤ بلايين دولار . . عام ١٩٩٠

□ فى عام ١٩٧٩ عبر ٢٩٠ مليون سائح حدود بلادهم وأنفقوا ١٠٨ بلايين دولار . فما هو نصيب مصر من هذه الأرقام ؟ وما هى حدود استغلالنا مستقبلا لمواردنا السياحية ؟

أجاب الوزير قائلا : عام ٧٩ كان نصيبنا حوالى مليون سائح أنفقوا حوالى ٣٧٠ مليونا ، ولكننا نتميز عن الدول الأخرى بأن معدل إنفاق السائح عندنا أعلى ، وميزة أخرى وهى أنه مهما حدث من انقلابات سياحية فى العالم . فلا يوجد مثلها فى مصر . فلا يوجد فى العالم كله إلا هرم واحد وأقصر واحد . . وأما عن استغلالنا لثروتنا السياحية . . فلا توجد حدود لاستغلالها ، ولكن فى تقديرى بانتهاء الخطة الخمسية تستطيع مصر أن تستوعب ٤ ملايين سائح تمكن مضاعفة هذا العدد حتى عام ١٩٩٠ وفى هذه الحالة وتمكن أن يصل الدخل السياحى إلى ٤ بلايين من الدولارات سنويا .